



## أثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة وفق متطلبات IAS12 على جودة القوائم المالية

للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة الشركة الجزائرية مجمع سوناطراك

### *The Impact of the Disclosure of Deferred Taxes with the Requirements of IAS12 on the Quality of the Financial Statements of the Algerian Economic Institutions*

قمان عمر

سعيد بن شهرة\*

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور  
مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة زيان عاشور

الجلفة

الجلفة

a.gamane@univ-djelfa.dz

s.benchohra@univ-djelfa.dz

تاريخ القبول: 2021/03/04

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

#### ملخص:

تعتبر الضرائب المؤجلة من بين المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي والتي ماتزال تطرح عدة إشكالات ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، والتي من بينها تأثير الإفصاح عن الضرائب المؤجلة على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، إذ لا يزال هذا الموضوع غامضا لدى الكثير من الممارسين المهنيين وكذا الإدارة الجبائية كونه من بين المستجدات التي جاء النظام المحاسبي المالي، وتهدف هذه الدراسة لاختبار أثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على جودة القوائم المالية، ولتحقيق ذلك الهدف اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية لشركة مجمع سوناطراك لسنة 2017-2018-2019، حيث تم التوصل إلى أن الشركة محل الدراسة تفصح عن الضرائب المؤجلة، ويؤثر هذا الإفصاح في جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها مما يساعد في اتخاذ قرارات رشيدة من طرف كل الأطراف ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية: أثر؛ إفصاح؛ جودة؛ ضرائب مؤجلة؛ قوائم مالية.+

#### Abstract :

Deferred taxes are among the developments brought about by the financial accounting system, which still pose several problems within the Algerian business environment, among which is the effect of the disclosure of deferred taxes on the quality of the financial statements of Algerian economic institutions, as this issue remains ambiguous for many professional practitioners as well as The tax administration being among the new developments that came to the financial accounting system, and this study aims to test the effect of the disclosure of deferred taxes by Algerian economic institutions on the quality of the financial statements, and to achieve that goal, the study relied on analyzing the financial statements of the Sonatrach Company for the year 2017-2018-2019, where it was concluded that the company The subject of study discloses the deferred taxes, and this disclosure affects the quality of the accounting information disclosed, which helps in making rational decisions on the part of all related parties.

**Key Words:** Effect; Disclosure; Quality; Deferred taxes; Financial Statements.

**JEL Classification:** M41; D53.

\*مرسل المقال: بن شهرة سعيدي (s.benchohra@univ-djelfa.dz)



## المقدمة:

لقي موضوع الإفصاح عن الضرائب المؤجلة اهتمام العديد من الباحثين، إذ تعتبر الضريبة المؤجلة من بين المشكلات المحاسبية التي انفرد بها النظام المحاسبي المالي دون المخطط المحاسبي القديم، وتعتبر مفهوم جديد استحدثه هذا النظام منذ تبنيه في البيئة الجزائرية، وبما أن جودة القوائم المالية ترتبط بمدى قدرة تلك المعلومات المفصح عنها على إحداث فرق في قرارات مستخدميها جاءت هذه الدراسة لتعالج هذه الإشكالية من منظور الضرائب المؤجلة. إشكالية الدراسة: هل للإفصاح عن الضرائب المؤجلة وفق متطلبات IAS12 تأثير على جودة القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

## فرضيات الدراسة:

- يؤثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في جودة قائمة المركز المالي (الميزانية)؛
  - يؤثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في جودة قائمة حساب النتائج؛
  - يؤثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في جودة قائمة سيولة الخزينة، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- المنهج المتبع:** تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع وتحليلها.
- الأدوات المستعملة:** الاعتماد على القوائم المالية لمجمع سوناطراك لسنة 2017-2018-2019
- أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- تجلية المفاهيم والأسس النظرية المرتبطة بالضرائب المؤجلة؛
- عرض متطلبات الإفصاح عن الضرائب المؤجلة؛
- إبراز ماهية القوائم المالية ومداخل جودتها،
- استكشاف دور الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في جودة القوائم المالية.

## I. الأسس النظرية للضرائب المؤجلة:

### 1. مفهوم الضرائب المؤجلة:

تمثل الضريبة المؤجلة "الاعتراف بجميع الآثار الضريبية للفروق الزمنية سواء تلك التي نشأت في سنوات سابقة وتنعكس في السنة الحالية أو تلك التي تنشأ في الفترة الحالية أو الآثار الضريبية للفروق الزمنية المتوقع حدوثها مستقبلا ويمكن تقدير قيمتها بموثوقية مناسبة (عبد العال، 2006، صفحة 569).

وحسب المادة 134 من القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المتضمن قواعد التقييم ومدونة الحسابات وطريقة سيرها للنظام المحاسبي المالي تعرف الضريبة المؤجلة على أنها "عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصميه) أو قابل للتخصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية. فالضريبة المؤجلة هي طريقة محاسبية لإدراج أعباء ضريبية في القوائم المالية المتعلقة بتلك السنة، ونجد الضرائب المؤجلة خصوم قابلة للدفع، وضرائب مؤجلة أصول قابلة للاسترجاع.



## 2. أنواع الضرائب المؤجلة:

قسم النظام المحاسبي المالي الضرائب المؤجلة إلى قسمين:

### 1.2. ضرائب مؤجلة أصول (أصل ضريبي مؤجل):

وهي مبالغ ضريبية "ستحصل" خلال دورات لاحقة رغم أنها ناتجة عن عمليات تمت خلال دورات سابقة لسنة التحصيل، ومن الأمثلة على ذلك نذكر (عطية، 2011، صفحة 140):

- الخسارة المحققة خلال دورة ما، ستخفف من الأرباح المحققة خلال الدورات اللاحقة، مما يخفف من الضريبة المسددة خلال الدورات.

- بعض الأعباء، مثل عبء العطل المدفوعة الأجرة بحيث لا تخفف من النتيجة الجبائية في سنة إدراجها، بل يتم تخفيضها خلال السنة الموالية والتي يتم خلالها التسديد الفعلي للأجرة الخاصة بالعطلة، فنقول أن المؤسسة ضرائب مؤجلة أصول ستحصل خلال السنة الموالية معناه أن للمؤسسة حقوقاً في ذمة إدارة الضرائب سيتم تحصيلها بعد تسديد المصاريف المعنية.

### 2.2. ضرائب مؤجلة خصوم (التزام ضريبي مؤجل):

يمثل التزام ضريبة دخل مستقبلية متوقع نتيجة للأرباح الحالية أو الفترات السابقة والتي تم التقرير عنها سابقاً في القوائم المالية، إلا أنه لم يتم إخضاعها للضريبة (شنوف، 2008، صفحة 83).

## 3. المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة:

### 1.3. المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة أصول:

ويتم تسجيل أصول ضريبة مؤجلة محاسبياً وفق حسابات النظام المحاسبي المالي في الجانب المدين ح/133 "ضرائب مؤجلة على أصول" كأصل في الميزانية والجانب الدائن كإيراد ح/692 "فرض ضريبة مؤجلة عن أصول" بالنسبة إلى مبالغ الضريبة على النتائج القابلة للخصم في الدورات المستقبلية، ويتم إعادة تقويمه عند إنجاز الأصل أو تسوية الخصم المعني بالفروق الزمنية بين القيمة المحاسبية والقاعدة الجبائية بعكس القيد السابق (بن ربيع، 2013، صفحة 289).

### 2.3. المعالجة المحاسبية للضرائب المؤجلة خصوم:

ويكون التسجيل المحاسبي للضرائب المؤجلة خصوم حسب النظام المحاسبي المالي في الجانب الدائن ل ح/134 "ضرائب مؤجلة على الخصوم" كخصم إلى ح/693 "فرض ضريبة مؤجلة عن خصوم" كعبء أو إلى حساب الأموال الخاصة المعني حسب الحالة، بالاستناد إلى مبالغ الضرائب المطلوب دفعها خلال الدورات اللاحقة، وفي نهاية كل سنة مالية يتم إعادة تقويم الضرائب المؤجلة خصوم، عند إنجاز الأصل أو تسوية الخصم الذي تنسب إليه الفروق الزمنية مقابل الحسابات نفسها بعكسه (بن ربيع، 2013، صفحة 190).



#### 4. متطلبات العرض والإفصاح عن الضرائب المؤجلة:

##### 1.4. مفهوم الإفصاح:

أ. مفهوم الإفصاح المحاسبي: تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي، ويمكن ذكر بعض المفاهيم الخاصة إذ يرى بعضهم أن "الإفصاح المحاسبي هو الوظيفة الثانية للمحاسبة المالية، ويمكن نشر أو إتاحة المعلومات المالية من خلال القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها" (عبد الوهاب، 2007، صفحة 411).

ب. مفهوم الإفصاح الضريبي: لم يحض مصطلح الإفصاح الضريبي بكثير من الدراسات مثل ما يتم تداوله حول الإفصاح المحاسبي من مفاهيم وآراء ذلك باعتباره جزء لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي، إلا أن الواقع العملي يظهر مدى الحاجة إلى إفصاح ضريبي طالما أن المعلومة تصطدم في كثير من الأحيان بالقانون الجبائي من جهة، إضافة إلى إلزامية التصريح بالميزانية الجبائية في اختتام كل سنة مالية من جهة أخرى (رضوان، 2001، صفحة 298).

##### 2.4. متطلبات عرض الضرائب المؤجلة:

يجب عرض الضرائب على النتيجة في القوائم المالية وفق الشروط التي حددها المعيار IAS12 وتبناها النظام المحاسبي المالي الجزائري وهي كالتالي:

##### أ. عرض الضرائب في حساب النتيجة:

- يجب معالجة الضرائب المستحقة والمؤجلة في حساب النتيجة ما عدا تلك الناجمة عن العمليات والأحداث التي تم محاسبتها مباشرة في عناصر النتيجة الإجمالية أو الأموال الخاصة؛
- العبء (أو الإيراد) الضريبي يجب عرضه بشكل منفصل في حساب النتيجة، أي الفصل بين الأعباء المتعلقة بالضرائب المؤجلة والأعباء (الإيرادات) المتعلقة بالضرائب المستحقة.

##### ب. عرض الضرائب في الميزانية:

- عرض أصول وخصوم الضريبة بشكل منفصل عن الأصول والخصوم الأخرى، كما أن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة يجب أن تفصل عن أصول وخصوم الضريبة المستحق؛
- عندما تقوم المؤسسة بالفصل بين الأصول والخصوم غير الجارية والأصول والخصوم الجارية في قوائمها المالية، لا يجب تصنيف أصول وخصوم الضريبة المؤجلة كأصول أو خصوم جارية.

ت. إجراء المقاصة عند عرض الميزانية: فيما يتعلق بالمقاصة بين حسابات الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة، فهي مشروطة بتلبية الشرطين معاً، وهما (مامش، 2018، صفحة 311):

- للمؤسسة حق قانوني قابل للتطبيق لإجراء المقاصة بين أصول وخصوم الضريبة المسجلة محاسبياً؛
- الأصول والخصوم (الالتزامات) الضريبية المؤجلة ذات صلة بالضرائب على الأرباح المفروضة من قبل نفس السلطة الجبائية، إما على نفس المؤسسة الخاضعة للضريبة، أو على مؤسسات مختلفة خاضعة للضريبة والتي تنوي إما تسديد الخصوم والأصول الضريبية المؤجلة على أساس المبلغ الصافي.



### 3.4. المعلومات الواجب الإفصاح عنها: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في الملحق الخاص بالقوائم المالية

حسب الفقرة 21 من المعيار "IAS12" كثيرة، يمكن إنجازها كما يلي (قبائلي، 2013، صفحة 65):

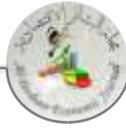
- المكونات الرئيسية للأعباء (الإيرادات) الضريبية، الواجب عرضها بشكل منفصل عن بعضها:
  - مبلغ العبء الضريبي المؤجل الناتج عن تغير المعدلات الضريبية؛
  - مبلغ المزايا المتأتبة من الخسارة الجبائية أو القروض الجبائية (ضريبة مؤجلة أصول)؛
  - مبلغ العبء الضريبي المؤجل الناجم عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
- مجموع الضرائب المؤجلة والمستحقة الدائنة أو المدبنة مباشرة في الأموال الخاصة كفارق إعادة التقييم IAS38 وتغيير السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء IAS8؛
- تقديم شرح للعلاقة القائمة بين عبئ الضريبة (الإيراد) في حالة الخسارة والربح المحاسبي حسب أحد الشكلين التاليين أو الاثنين معاً:
- مقارنة بالأرقام بين العبء (الإيراد) الضريبي والربح المحاسبي بالضرب في المعدلات المطبقة، والإشارة إلى قاعدة الحساب بالمعدلات المطبقة؛ والإشارة إلى أساس الحساب بمعدل الضريبة المطبق؛
- مقارنة بالأرقام بين متوسط معدل الضريبة الفعال ومعدل الضريبة المطبق، والإشارة إلى أساس الحساب بالمعدل الضريبة المطبق؛
- المبلغ الإجمالي للفروق المؤقتة المتعلقة بالمساهمات في الفروع والشركات الزميلة والعقود المشتركة التابعة للخصوم الضريبية المؤجلة التي لم يتم تسجيلها محاسبياً؛
- إذا كانت مزايا الضرائب المؤجلة المقتناة عند اندماج الشركات لم تسجل في تاريخ الاقتناء لكن في تاريخ الحق، وصف الحدث أو تغير الظروف التي أدت إلى محاسبة هذه المزايا؛
- مبلغ الضريبة المؤجلة أصول وطبيعة أدلة الإثبات المبررة لمحاسبتها عندما يكون استعمال الضريبة المؤجلة أصول على أساس الأرباح الخاضعة مستقبلاً أكبر من الأرباح الناتجة عن تسديد الفروق المؤقتة الموجودة.

## II. القوائم المالية وأبعاد جودتها:

### 1. ماهية القوائم المالية:

#### 1.1. مفهوم القوائم المالية:

تعد القوائم المالية الجزء الأكثر أهمية في التقارير المالية، حيث تعتبر المنتج النهائي للمحاسبة والوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي، والوجهة الرئيسية لمختلف مستعمليها للحصول على معلومات مالية يعتمد عليها في تحديد الوضعية المالية للمنشأة وتقييم أدائها المالي، وبالتالي صنع القرارات الرشيدة، على هذا الأساس جاء المعيار الدولي رقم 1 لتبيين أنواع القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام، والمتمثلة في قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (حساب النتيجة)، قائمة التغيرات في حساب الملكية، قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)، والملاحظات (الملحق) (حسين و البديري، 2017، صفحة 88).



## 2.1. أهداف القوائم المالية:

تكمن أهمية القوائم المالية في عرض المعلومات من خلال (أحمد، 2004، الصفحات 35-36):

- عرض المعلومات عن المركز المالي؛
- عرض المعلومات عن الأداء؛
- عرض المعلومات عن التغيرات في المركز المالي.

## 3.1. مكونات القوائم المالية:

طبقاً للنظام المحاسبي المالي والمستمد من معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS، تتكون القوائم المالية

من:

- قائمة الميزانية: وهي كشف شامل بأصول وخصوم المؤسسة، تقوم بالقيم الحقيقية ليعبر عن المركز المالي للمؤسسة بتاريخ معين (أحمد، 2004، صفحة 192).
- جدول حساب النتائج: وهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن تستخدم لتحديد ربحية المؤسسة، أي مستوى أدائها، وكذلك في قياس قيمتها الاستثمارية واستحقاق ديونها، فهم يساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية وتصميم كفاءة المؤسسة (السيد و لطفي، 2006، صفحة 120).
- قائمة سيولة الخزينة: وهي قائمة تعطي مستعملي الكشوف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.
- جدول تغيرات الأموال الخاصة: وهو يشكل تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.
- ملحق القوائم المالية: عرف معيار المحاسبة الدولي رقم 01 الملحق المرفق للقوائم المالية بأنه المعلومات التي يصعب ادراجها في القوائم المالية الرئيسية ولكن الإفصاح عنها هاماً لشرح وتوضيح البنود المعروضة في تلك القوائم، وتساهم هذه الايضاحات في تحقيق الأهداف التالية (ابو نصار و حميدات، 2017، صفحة 112).
  - تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المنشأة في إعداد القوائم المالية؛
  - الإفصاح عن أي تفتتات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب القوائم المالية؛
  - الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات التي يتم عرضها في صلب القوائم المالية، إلا أنها قد تكون لازمة لفهم أي من هذه القوائم وتوفير العرض العادل لها.

## 2. ماهية جودة القوائم المالية:

### 1.2. مفهوم جودة القوائم المالية:

هي مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية كي تكون مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها، ويرى آخرون أنها تتمثل في تحقيق ثلاثة أنواع من الجودة وهي جودة صياغة التقرير، وجودة محتوى التقرير، وجودة عرض التقرير (الشطلاوي، 2018، صفحة 130).



ويرى الاتحاد الدولي للمحللين الماليين (FAF) أن جودة التقارير المالية تعني الشفافية والوضوح وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب (حمادة، 2014، صفحة 56).

## 2.2. مداخل جودة القوائم المالية:

تنوعت المداخل المعبرة عن جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي، والتي يمكن إنجازها فيما يلي:

- مدخل جودة المحاسبة: وهو مفهوم جد واسع حيث اعتبرت جودة القوائم المالية من جودة المحاسبة (أبو خير، 2007، صفحة 57)؛
- مدخل الخصائص النوعية: طبقا لهذا المدخل تعتبر القوائم المالية ذات جودة عالية إذا كانت المعلومات المحاسبية الموجودة فيها تتصف بالخصائص النوعية التي تجعل منها مفيدة ومساعدة لمستخدميها في ترشيد قراراتهم الاقتصادية المختلفة (حسين وغافل 2017، ص369)؛
- مدخل جودة المعايير المحاسبية: وتعتبر جودة المعلومة المحاسبية تختلف باختلاف جودة المعايير المحاسبية المطبقة (jara & zapata, 2011, p. 176).

ومن خلال ما سبق يتضح عدم وجود اتفاق للحكم على درجة جودة القوائم المالية، لذا يرى الباحثان أن المدخل الأكثر شيوعا واعتمادا هو مدخل الخصائص النوعية، والذي سوف نعتمده في دراستنا التطبيقية.

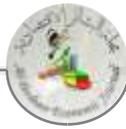
## 3.2. الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية:

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون، والدائنون وغيرهم والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية. ويقسم الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين:

أ. الخصائص النوعية الأساسية: وتشمل الخاصيتين التاليتين (حميدات، 2014، الصفحات 11-12):

- ✓ **الملاءمة:** حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار، وبالتالي تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتحدث فرق في تلك القرارات بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.
- وتعتبر المعلومة المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيديّة أو كلاهما، أو تتميز بالأهمية النسبية حيث أن:

- **القيمة التنبؤية:** يكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤية إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة، وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.
- **القيمة التأكيديّة:** تتوفر في المعلومات المالية القيمة التأكيديّة إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة (سواء بتأكيدا أو تغييرها).



- الأهمية النسبية: تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية.
- ولم يحدد مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارا أو نسبة محددة للأهمية النسبية، حيث يعود ذلك لحجم المنشأة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.
- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر الواجب أن تعبر عنها وتصوره، ولكي تتحقق هذه الصفة يجب أن تكون المعلومات المالية :
- **كاملة:** إذ يجب أن تعبر عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية؛
- **محايدة:** إذ يجب أن تكون غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام ودون تحيز؛
- **خالية من الأخطاء:** ويقصد بها أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيات الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المعلن عنها.
- ولا يتوقع أن تتحقق هذه الصفات بالكامل، لكن المقصود منها أن تتحقق لأقصى قدر ممكن؛ ولكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تتصف تلك المعلومات بالملاءمة والتمثيل الصادق معا.
- ب. **الخصائص الداعمة ( المعززة) للخصائص الأساسية:**
- يتطلب الإطار المفاهيمي تحقق الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص الأساسية إلى أكبر حد ممكن والتي تتمثل في (حميدات، 2014، الصفحات 13-14):
- **القابلية للمقارنة:** من خلال إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة معينة مع القوائم المالية لفترة أو لفترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، وتقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، وكذا الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى، ولا يسمح بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة تحقق خاصية الملاءمة والموثوقية أو كمتطلب تشريعي محلي أو متطلب لمعيار دولي وكما هو وارد في معيار المحاسبة الدولية IAS08؛
- **القابلية للتحقق:** وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس؛



- **القابلية للفهم:** أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لذي مستخدم المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة بمجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة؛
- **التوقيت المناسب:** المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير على اتخاذ القرار. إن توفر هذه المعلومات بشكل فردي أو جميعها لا يجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات لا تتصف بالملاءمة والتمثيل الصادق.

### III. الدراسة التطبيقية وتحليل النتائج:

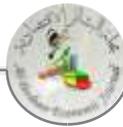
للتأكد من صحة الفرضيات التي تم طرحها في المقدمة تم ذلك من خلال تحليل محتوى القوائم المالية وتقرير التسيير للمؤسسة محل الدراسة للفترة 2017-2018-2019 وذلك بهدف تقييم مستوى جودة القوائم المالية لمؤسسة سوناطراك من خلال مدى التزامها بتطبيق متطلبات المعيار IAS12 وخاصة فيما يتعلق بالضرائب المؤجلة وتأثيرها على جودة القوائم المالية للمؤسسة.

حيث تم اختيار مؤسسة سوناطراك كحالة تطبيقية باعتبارها أهم شركة اقتصادية جزائرية، كما أنها رائدة على المستوى العالمي، والتي نشأت بموجب المرسوم التنفيذي 491/63 الصادر في 1963/12/31، وبصدور القرار رقم 292/66 بتاريخ 1966/09/22 تحول نشاطها من النقل والتسويق إلى شركة وطنية للبحث، إنتاج، نقل، تحويل، وتسويق المحروقات، وبسطة سيطرتها على قطاع المحروقات بعد قرار تأميم المحروقات بتاريخ 1971/02/24، وقد توالى التطورات التي مرت بها سوناطراك حتى أصبحت شركة بالمنظور القانوني ومجمع طاقوي بالمنظور الاقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم 154 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني والدولي (105 مؤسسة على المستوى الوطني و49 على المستوى الدولي).

وتحتل شركة سوناطراك المركز الـ 12 في ترتيب شركات النفط بالعالم في التقرير الدولي لأفضل 100 شركة نفطية لسنة 2018، حسب تقرير مجلة "فوربيس" الأمريكية، كما احتلت المركز الأول في إفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال، وغاز النفط المسال، وثالث مصدر للغاز الطبيعي في العالم حسب نفس المجلة.

#### 1. اختبار الفرضيات:

**1.1. اختبار الفرضية الأولى:** لاختبار الفرضية الأولى للدراسة " يؤثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في جودة قائمة المركز المالي (الميزانية) " قام الباحثان بتحليل قائمة الميزانية للفترة 2017-2018-2019، والمصرح بها من طرف الشركة من خلال التقرير السنوي للتسيير لسنة 2017، وتقرير القوائم المالية لسنة 2017، والتقرير السنوي للتسيير لسنة 2018، وتقرير القوائم المالية لسنة 2018، والتقرير السنوي للتسيير لسنة 2019، وتقرير القوائم المالية لسنة 2019. والمنشورة من خلال الموقع الرسمي للشركة <https://www.sonatrach.com>. حيث تم التصريح بالضرائب مؤجلة أصول والضرائب مؤجلة خصوم لمجمع سوناطراك كما هو موضح أدناه.



## الجدول 01: "ميزانية مجمع سوناطراك لسنة 2017- (م دج)"

أصول		خصوم	
24.910	ضرائب مؤجلة أ غ ج	152.308	ضرائب مؤجلة خ غ ج
6.832.326	مجموع الأصول غ ج	574.311	مجموع الخصوم غ ج
4.790.045	مجموع الأصول ج	4.087.319	مجموع الخصوم ج
11.622.371	مجموع الأصول	11.622.371	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقرير الخاص بالقوائم المالية لسنة 2017

## الجدول 02: "ميزانية مجمع سوناطراك لسنة 2018- (م دج)"

أصول		خصوم	
30.160	ضرائب مؤجلة أ غ ج	162.871	ضرائب مؤجلة خ غ ج
7.051.602	مجموع الأصول غ ج	606.135	مجموع الخصوم غ ج
5.695.679	مجموع الأصول ج	4.508.984	مجموع الخصوم الجارية
12.747.281	مجموع الأصول	12.747.281	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقرير الخاص بالقوائم المالية لسنة 2018

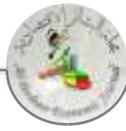
## الجدول 03: "ميزانية مجمع سوناطراك لسنة 2019- (م دج)"

أصول		خصوم	
37.997	ضرائب مؤجلة أ غ ج	201.361	ضرائب مؤجلة خ غ ج
7.741.146	مجموع الأصول غ ج	718.288	مجموع الخصوم غ ج
5.781.201	مجموع الأصول ج	4.894.830	مجموع الخصوم الجارية
13.522.346	مجموع الأصول	13.522.346	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقرير الخاص بالقوائم المالية لسنة 2019

من خلال الجدول 01-02-03 أعلاه نلاحظ ما يلي:

- من خلال عرض قائمة الميزانية نجد أن الشركة قد التزمت بالإفصاح عن الضرائب المؤجلة أصول ضمن الأصول غير الجارية، طبقا لمتطلبات العرض المنصوص عليه ضمن المعيار IAS12، كما تم الإفصاح عن الضرائب مؤجلة خصوم ضمن الخصوم الجارية، وبالتالي لم يتم إخفاء هاته المعلومات والتي تعتبر مهمة مما جعل قائمة المركز المالي أكثر مصداقية وتعطي الصورة الصادقة عن الشركة محل الدراسة.
- كتلة الأصول المؤجلة من مجموع الأصول تمثل ما نسبته 0.214 % لسنة 2017، أما كتلة الخصوم المؤجلة تمثل ما نسبته 1.31 % من مجموع الخصوم لسنة 2017، أما في سنة 2018 فتمثل كتلة الأصول المؤجلة نسبة 0.236 % من مجموع الأصول، وتمثل كتلة الخصوم المؤجلة ما نسبته 1.27 % من مجموع الخصوم، وفي سنة 2019 فتمثل كتلة الأصول المؤجلة نسبة 0.28 % من مجموع الأصول، وتمثل كتلة الخصوم المؤجلة ما



نسبته 1.48% من مجموع الخصوم. ونلاحظ تقارب النسب بين سنوات 2017-2018-2019، والتزام الشركة بعرض سنتين معا ضمن نفس القائمة، مما يمكن من إجراء عملية المقارنة بين السنوات والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية من ترشيد قراراتهم، كما أن هذه النسب تجعل من الأصول المؤجلة والخصوم المؤجلة ذات أهمية نسبية، إذ أن تحريفها أو حذفها وعدم الإفصاح عنها يؤثر في المجموع الإجمالي للأصول والخصوم وبالتالي يؤثر في المركز المالي للشركة، مما يفضي إلى التأثير في اتخاذ القرارات الحالية لمستخدمي هذه القوائم أو التنبؤ بالقرارات المستقبلية.

- النتيجة الصافية المحسوبة بالأخذ بعين الاعتبار الضرائب المؤجلة تجسد خاصية استقلالية الدورات من خلال اتصاف المعلومات المعروضة بخاصية التوقيت المناسب من خلال الأخذ بعين الاعتبار الضرائب الناشئة عن الفوارق الزمنية بين الاعتراف والقياس المحاسبي للإيرادات والأعباء وكذا الأصول والخصوم والاعتراف والقياس لها طبقا للتشريع الجبائي للدورة، وبالتالي ربط الأعباء الخاصة بوقتها الزمني وبدورها المحاسبية. كل هذا يدل أن عرض الأصول الضريبية المؤجلة والخصوم الضريبية المؤجلة والإفصاح عنها يؤثر في جودة قائمة الميزانية، مما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الأولى.

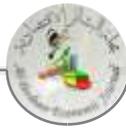
**2.1. اختبار الفرضية الثانية:** لاختبار الفرضية الثانية للدراسة " يؤثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في جودة قائمة حساب النتائج" قام الباحثان بتحليل قائمة حساب النتائج للفترة 2017-2018-2019، والمصرح بها حسب الطبيعة من طرف الشركة من خلال التقرير السنوي للتسيير لسنة 2017، وتقرير القوائم المالية لسنة 2017، والتقرير السنوي للتسيير لسنة 2018، وتقرير القوائم المالية لسنة 2018، والتقرير السنوي للتسيير لسنة 2019، وتقرير القوائم المالية لسنة 2019. والمنشورة من خلال الموقع الرسمي للشركة. وللوقوف على مدى تأثير الإفصاح على قائمة حساب النتائج قام الباحثان بعدة خطوات وهي:

**1- حساب النتيجة الصافية مع وجود الضرائب المؤجلة، وكذا حساب النتيجة الصافية بدون وجود الضرائب المؤجلة:**

**الجدول 04: "حالات النتيجة الصافية بمجمع سوناطراك لسنة 2017-2018-2019 (م دج)"**

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الإجمالية قبل الضريبة	460.434	601.819	540.103
الضريبة المستحقة على الأرباح	21.119	28.331	25.553
الضريبة مؤجلة أصول	(5.898)	(4.954)	(18.017)
الضريبة مؤجلة خصوم	53.999	9.611	36.321
ضرائب أخرى على النتيجة	35.284	96.821	171.406
النتيجة الصافية N بوجود الضرائب المؤجلة	355.930	472.010	324.840
النتيجة الصافية N* بدون ضرائب مؤجلة	404.031	476.667	343.144

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقرير الخاص بالقوائم المالية لسنة 2017-2018-2019



من خلال الجدول 04 أعلاه نلاحظ أن النتيجة الصافية  $N^*$  بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 13.51% النتيجة الصافية  $N$  باحتساب الضرائب المؤجلة بالنسبة لسنة 2017، أما سنة 2018 فالنتيجة الصافية  $N^*$  بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 0.99% النتيجة الصافية  $N$  باحتساب الضرائب المؤجلة، أما في سنة 2019 فالنتيجة الصافية  $N^*$  بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 5.63% النتيجة الصافية  $N$  باحتساب الضرائب المؤجلة. وهذا يدل على استردادات قامت بها الشركة لضرائب مسددة سابقا مما أدى إلى تخفيض النتيجة الصافية الخاصة بالسنة.

2- حساب نسبة العائد على الأموال الخاصة مع وجود الضرائب المؤجلة، وكذا حساب نسبة العائد على الأموال الخاصة بدون وجود الضرائب المؤجلة:

الجدول 05: حالات العائد على الأموال الخاصة بمجمع سوناطراك لسنة 2017-2018-2019 (م دج)

2019	2018	2017	البيان
324.840	472.010	355.930	النتيجة الصافية $N$ مع احتساب الضرائب المؤجلة
343.144	476.667	404.031	النتيجة الصافية $N^*$ بدون ضرائب مؤجلة
7.909.228	7.632.162	6.960.740	الأموال الخاصة
4.10%	6.18%	5.11%	نسبة العائد اعتمادا على $N$
4.33%	6.24%	5.8%	نسبة العائد اعتمادا على $N^*$

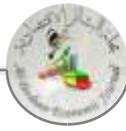
المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقرير الخاص بالقوائم المالية لسنة 2017-2018-2019 من خلال أعلاه نلاحظ نسبة العائد على الأموال الخاصة والذي يساوي النتيجة الصافية/الأموال الخاصة بدون ضرائب مؤجلة تقل بنسبة 0.69% عن نسبة العائد على الأموال الخاصة بوجود ضرائب مؤجلة بالنسبة لسنة 2017، أما سنة 2018 نسبة العائد على الأموال الخاصة بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 0.06% عن نسبة العائد على الأموال الخاصة بوجود ضرائب مؤجلة، وفي سنة 2019 نسبة العائد على الأموال الخاصة بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 0.23% عن نسبة العائد على الأموال الخاصة بوجود ضرائب مؤجلة.

3- نسبة العائد على الاستثمار مع وجود الضرائب المؤجلة، ونسبته بدون وجود الضرائب المؤجلة:

الجدول 06: حالات العائد على الاستثمار بمجمع سوناطراك لسنة 2017-2018-2019 (مليون دج)

2019	2018	2017	البيان
324.840	472.010	355.930	النتيجة الصافية $N$ مع احتساب الضرائب المؤجلة
343.144	476.667	404.031	النتيجة الصافية $N^*$ بدون ضرائب مؤجلة
8.260.583	7.799.124	7.130.570	الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + القروض طويلة الأجل)
3.93%	6.05%	4.99%	نسبة العائد اعتمادا على $N$
4.15%	6.11%	5.66%	نسبة العائد اعتمادا على $N^*$

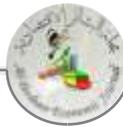
المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقرير الخاص بالقوائم المالية لسنة 2017-2018-2019



من خلال الجدول 06 أعلاه نلاحظ نسبة العائد على الاستثمار والذي يساوي النتيجة الصافية/الأموال الدائمة بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 0.67% عن نسبة العائد على الاستثمار بوجود ضرائب مؤجلة بالنسبة لسنة 2017، أما سنة 2018 نسبة العائد على الاستثمار بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 0.06% عن نسبة العائد على الاستثمار بوجود ضرائب مؤجلة، وفي سنة 2019 نسبة العائد على الاستثمار بدون ضرائب مؤجلة تفوق بنسبة 0.22% عن نسبة العائد على الاستثمار بوجود ضرائب مؤجلة.

وبالتالي لو لم يتم الإفصاح عن الضرائب المؤجلة ضمن جدول النتائج لتغيرت قيمة النتيجة الصافية كما نلاحظها، وبالتالي سوف تتغير نسبة العائد على الملكية ونسبة العائد على الاستثمار وعليه تصبح النتيجة الصافية مضللة ولا تعبر عن الصورة الصادقة لنتيجة المؤسسة ولا تعطي للمعلومة المالية المعروضة القيمة النبئية والتأكيدية وبالتالي ينعكس ذلك سلبا على قرارات مستخدمي القوائم المالية ويخفض ذلك من جودة قائمة جدول حساب النتائج. هذا ما يؤدي بنا إلى قبول الفرضية الثانية.

**3.1. اختبار الفرضية الثالثة:** لاختبار الفرضية الثالثة للدراسة " يؤثر الإفصاح عن الضرائب المؤجلة في جودة قائمة سيولة الخزينة، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة" قام الباحثان بتحليل قائمة سيولة الخزينة، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة للفترة 2017-2018-2019، والمصرح بها من طرف الشركة من خلال التقرير السنوي للتسيير لسنة 2017، وتقرير القوائم المالية لسنة 2017، والتقرير السنوي للتسيير لسنة 2018، وتقرير القوائم المالية لسنة 2018، وكذا التقرير السنوي للتسيير لسنة 2019، وتقرير القوائم المالية لسنة 2019 والمنشورة من خلال الموقع الرسمي للشركة. تعد شركة سوناطراك جدول سيولة النقدية وفقا للطريقة المباشرة والتي شجع عليها المعيار IAS07، حيث تم استخدام النتيجة الخام قبل الضريبة وتم الإفصاح عن الضرائب المؤجلة والضرائب المستحقة والفصل بينهما مما أدى إلى الإفصاح عن النتيجة العملياتية الحقيقية والصادقة لكل من السنوات 2017 - 2018 - 2019، مما وفر معلومات ملائمة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وقابلة للفهم من طرف مستخدميها، وقابلة للمقارنة من خلال عرض المعلومات التي تخص السنتين 2017 و2018 معا في نفس الجدول وكذا سنتي 2018 و2019 في نفس الجدول. وتوفير هذه المعلومات يتمكن كذلك مستخدموها من استخدامها في التعرف على سياسات الشركة المتعلقة برسملة التكاليف والاعتراف بالإيرادات، وغيرها من السياسات التي تؤدي إلى ظهور فوارق زمنية مؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، ونتيجة لذلك فإنه يمكن التنبؤ بالتخفيضات المستقبلية في الالتزامات الضريبية المؤجلة والتي تؤدي إلى فقد جزء من السيولة بسبب زيادة مدفوعات الضريبة الفعلية عن مصروف ضريبة الدخل الظاهر في حساب النتيجة. والجدول التالي مستخرج من جدول سيولة الخزينة لشركة سوناطراك لسنة 2018 و2019:



## الجدول 06: "النتيجة العمليانية بمجمع سوناتراك لسنة 2017-2018-2019 (م دج)"

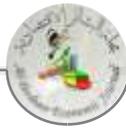
2019		2018		2017	
540.159	النتيجة الخام قبل الضريبة	600.465	النتيجة الخام قبل الضريبة	460.499	النتيجة الخام قبل الضريبة
27.991	الضرائب المؤجلة	4.951	الضرائب المؤجلة	144.071	الضرائب المؤجلة
(215.262)	الضرائب المستحقة	(129.809)	الضرائب المستحقة	(104.504)	الضرائب المستحقة
814.575	مجموع العناصر الأخرى	664.516	مجموع العناصر الأخرى	902.994	مجموع العناصر الأخرى
1.167.463	تدفقات الأنشطة العمليانية	1.140.123	تدفقات الأنشطة العمليانية	1.403.060	تدفقات الأنشطة العمليانية

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على التقرير الخاص بالقوائم المالية لسنة 2017-2018-2019

كما تعرض المنشأة من خلال جدول تغيرات الأموال الخاصة مكونات أموالها الخاصة والمتمثلة في رأسمالها الاجتماعي والاحتياطات ونتيجة السنة الصافية المحسوبة مع الأخذ بالاعتبار الضرائب المؤجلة، لكل سنتين متتاليتين، هذه النتيجة من شأنها التأثير في رأسمال الشركة وبالتالي تضي على القائمة الشفافية والمصادقية وتوطد علاقة الثقة بين الإدارة والمساهمين ومن جهة الإدارة والمستثمرين المحتملين من جهة أخرى.

هذا ما يؤدي بنا في نهاية المطاف التوصل بأن الإفصاح عن الضرائب المؤجلة أدى إلى زيادة جودة قائمة كلا من سيولة الخزينة، وقائمة تغيرات الأموال الخاصة وبالتالي قبول الفرضية الثالثة.

لكن هذه الأصول المؤجلة والخصوم المؤجلة المفصح عنها تستدعي في ذهن مستخدمي القوائم المالية عدة تساؤلات، عن مصدرها وكيفية حسابها، وهل تم إجراء عملية المقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية، وإذا تم ذلك هل تم احترام شروط المقاصة من طرف الشركة مما يضي عليها مصداقية أكبر لدى مستخدمي القوائم المالية، وتساهم في الفهم الدقيق لمحتوى قائمة الميزانية، إضافة إلى العبء الضريبي المؤجل كيف تم حسابه وما هو المعدل المطبق لذلك وماهي الأعباء المرتبطة بهذا العبء والتي كان من الواجب الإفصاح عنها وفصلها عن الأعباء الأخرى. كل هذه المعلومات وغيرها أكد المعيار المحاسبي IAS12 على ضرورة الإفصاح عنها ضمن القوائم والايضاحات المكملة، وكذلك المادة 134-3 من القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، والمتضمن تحديد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والمنشور ضمن الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، إذ تنص على " هناك معلومات تخص هذه الضرائب المؤجلة تظهر في الملحق ( المنشأ، والمبلغ، وتاريخ انقضاء الأجل، وطريقة الحساب، والإدراج في الحسابات)"، وهذا ما لم تلتزم به الشركة من خلال إطلاع الباحثان على الايضاحات المقدمة ضمن التقرير السنوي والتقرير المالي لسنتي 2017-2018، مما يؤثر نسبيا على جودة القوائم المالية ككل، ولا يساعد في تقديم معلومات تتصف بالكمال.



## خاتمة:

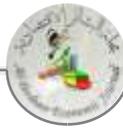
من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية تبين لنا حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى معلومات تتسم بالخصائص النوعية، وتكون على أكبر مستوى من الشفافية والمصادقية، لتساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة، وقد اتضح لنا أن الإفصاح عن الضرائب المؤجلة يزيد من جودة المعلومات المتضمنة القوائم المالية ويحقق ما يصبو إليه مستخدمو القوائم المالية، وبذلك تحدث فرقا في قراراتهم وتساهم في ترشيدها، والتنبؤ بالقرارات المستقبلية.

و لقد تأكد لنا صحة الفرضيات المطروحة، وتوصلنا في ختام هذه الدراسة إلى أن الإفصاح عن الضرائب المؤجلة يؤثر في جودة القوائم المالية وذلك من خلال توفر القوائم المالية لمجمع سوناطراك على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصحة عنها والمتعلقة بالمعيار المحاسبي الدولي IAS12، والتي تتمثل في:

- عرض القوائم المالية والإفصاح عنها وفق متطلبات IAS12 يوفر معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة؛
- الإبلاغ المالي عن أصول والتزامات ضريبة الدخل المستحقة والمؤجلة يقدم معلومات ذات قيمة تأكيدية تمكن متخذ القرار من تأكيد صحة القرارات الماضية من عدمها؛
- الإبلاغ المالي عن أصول والتزامات ضريبة الدخل المستحقة والمؤجلة يقدم معلومات ذات أهمية نسبية يؤدي إغفالها إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير رشيدة؛
- إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها وفق متطلبات IAS12 يؤثر في القرارات الاقتصادية كونه يقدم معلومات صادقة في تمثيلها للظواهر الاقتصادية والأحداث؛
- الالتزام أثناء عرض القوائم المالية بمتطلبات IAS12 يقدم معلومات محاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية؛
- تحقق المعلومات المحاسبية المعدة على أساس IAS12 خاصية التوقيت المناسب كونها تركز على الفوارق الزمنية للاعتراف والقياس المحاسبي والجبايي؛
- المعلومات المعدة وفق متطلبات المعيار IAS12 تجسد استقلالية الدورات المالية وتعطي الصورة الصادقة للمركز المالي للمؤسسة؛
- تمكن المعلومات المعدة على أساس المعيار IAS12 من إجراء المقارنات الزمنية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء؛
- القوائم المعدة وفق متطلبات IAS12 توفر كافة المعلومات المهمة لحاجة المستخدمين.

## قائمة المراجع:

- أمين السيد، و أحمد لطفي. (2006). نظرية المحاسبة المنظور الدولي للتوافق. مصر: الدار الجامعية.
- جمعة حميدات. (2014). منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. الاردن: المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.



- جميل حسين، و غافل البديري. (2017). أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها. مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية(01)، الصفحات 71-95.
- حسن الشطلاوي. (2018). أثر الإفصاح عن المعلومات غير المالية على جودة التقارير المالية والقيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية، دراسة تطبيقية. الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، ص 255-275.
- حنان حلوه رضوان. (2001). تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة. عمان: الدار العلمية الدولية.
- حنيفه بن ربيع. (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق SCF والمعايير الدولية. الجزائر: منشورات كليك.
- رشا حمادة. (2014). قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية في بورصة عمان-. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال(04)، الصفحات 49-71.
- شعيب شنوف. (2008). محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية.
- طارق عبد العال. (2006). دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة. مصر: الدار الجامعية.
- عبد الرحمان عطية. (2011). المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي. الجزائر: دار جيطلي.
- محمد ابو نصار، و جمعة حميدات. (2017). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. الأردن: دار وائل للنشر.
- محمد قبائلي. (2013). آفاق تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 ضرائب الدخل "IAS12" في ظل تباين النظام المحاسبي المالي والنظام الجزائري: دراسة حالة الشركة الوطنية للمهندسة المدنية والبناء (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البليدة: جامعة سعد دحلب.
- مدثر أبو خير. (2007). أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية-دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول-. المجلة العلمية للتجارة والتمويل. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، الصفحات 52-73.
- نصر علي عبد الوهاب. (2007). القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية. مصر: الدار الجامعية.
- نور أحمد. (2004). المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح. مصر: الدار الجامعية.
- يوسف مامش. (2018). دراسة ميدانية مدى إيفاء بيئة الأعمال بمتطلبات الإفصاح كمبدأ من مبادئ الحوكمة الضريبية إشارة إلى الضرائب المؤجلة في الجزائر. دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، الصفحات 35-50.
- Jara, e., & Zapata, r. (2011). Effect of International Financial Reporting Standards on Financial Information Quality'. Journal of Financial Reporting & Accounting(02), pp. 170-188.